الأمم المتحدة

S/2004/518

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بالكتابة إليكم لأعبر عن شواغل تقلق رواندا ناشئة عن البيان الرئاسي الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PRST/2004/21).

لدى قراءة البيان الرئاسي الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشعر رواندا أن مجلس الأمن يقع فريسة لحملة مغالطات متعمدة قام بتنسيقها محرر هذا البيان وبعض المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام. ولهذا فإننا نود أن نطلعكم على المعلومات التالية على أمل أنها ستصحح التحريف في الحقائق بشأن الحالة وهو ما يتبدى بوضوح في البيان الرئاسي الأخير.

وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، أي بعد يومين من نشوب القتال في بوكافو، قام وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية بزيارة رواندا وتقابل مع نظيره ومع صاحب الفخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا. وكان الهدف من الزيارة نقل رسالة من صاحب الفخامة جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن حكومته ومفادها أن الأحداث في بوكافو كانت ذات طابع داخلي وهي نتيجة عدم انضباط في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي في حد ذاتها لم تهدد أمن رواندا. وأضاف قائلا إن احتمال أن تمتد الأزمة إلى رواندا ضئيل ولهذا لا ينبغي أن تشعر رواندا بالقلق.

ورحبت رواندا بالرسالة ووعدت بأنها لن تتدخل في الأزمة بل وستحجم عن التعليق عليها. ووعدنا كذلك بأننا سنقوم على الفور بنزع سلاح أي جنود تابعين لجمهورية الكونغو الديمقراطية إذا عبروا الحدود وسنضعهم تحت تصرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد فعلنا ما وعدنا به.

290604 290604 04-40691 (A)

وعندما انحرفت الأحداث في بوكافو في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عن الطريق الذي كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتوقعه وكان الجنرال مبوزا مابي، قائد المنطقة العسكرية العاشرة، يُطارَد في أنحاء المدينة، شعرت رواندا بصدمة من جراء مزاعم الرئيس كابيلا بأن ''وحدات الجيش الرواندي عبرت الحدود واستولت على بوكافو''. وبعدئذ دعا الرئيس كابيلا إلى ''تعبئة عامة للموارد البشرية والعسكرية واللوجستية والدبلوماسية لمقاومة هذا العدوان الجديد من جانب رواندا''.

وعقب هذه الدعوة إلى التعبئة العامة لمقاومة هذا ''العدوان الزائف الجديد من جانب رواندا''، قامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحشد القوات في بيني وكيسانغاني وأوفيرا وكاليمي وكيندو، وبالتنسيق مع القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهاموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، راحت هذه القوات تتحرك نحو حدودنا المشتركة.

وتعيد رواندا التأكيد على أن قواتها المسلحة لم تشارك في سقوط بوكافو وأن الضباط والجنود المشاركين في الأحداث في بوكافو كانوا جميعا من الكونغوليين، وإن يكن بعضهم يتكلم اللغة المستخدمة في رواندا. ولهذا فإن إعلانه الحرب على رواندا الذي استند خطأ إلى ما يسمى مشاركة القوات الرواندية في أزمة بوكافو لا بد وأن له دوافع أخرى غير معلنة.

وقد دعت رواندا أي منظمة دولية مهتمة بمعرفة الحقيقة بشأن هذه المزاعم إلى أن تحضر وتجري التحقيق وتلقي القبض بل وتتعامل مع أفراد القوات المسلحة الرواندية الذين زُعم أنهم موجودون على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتيسير هذا التحقيق، قمنا بإغلاق الحدود بين البلدين.

وعليه، فإن رواندا تشعر بخيبة الأمل بسبب اللغة المستخدمة في البيان الرئاسي الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والتي تلمح إلى تورطها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدلا من الاستجابة لشواغلها المقلقة المشروعة التي أحدثتها الاتهامات الزائفة وأعقبها إعلان الحرب والاستعدادات الحربية ضدها من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أن رواندا تشعر بخيبة الأمل لأن البيان الرئاسي الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لم يذكر قضية القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهاموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم أنها تشكل أخطر مجموعة في المجموعات المسلحة التي تعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في

المنطقة. فهلا سمحتم لي بأن أذكر أن هذه القوات تركت رواندا بعد أن ارتكبت أم كل الجرائم ضد الإنسانية، أي الإبادة الجماعية، والتجأت إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أعادت تنظيم نفسها وأعادت التدريب والتسليح وراحت تشن هجمات على رواندا؟ وقد وقعت على آذان صماء نداءاتنا المتكررة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بنزع سلاح هذه القوات، باستثناء نداء يتسم بالجبن يطالب بنزع السلاح طواعية.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لتوضيح مغالطة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام بشأن فهم رواندا لآلية التحقق المشتركة المقترحة التي يراد إنشاؤها بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولعلكم تذكرون أن فكرة إنشاء آلية تحقق مشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تمت الموافقة عليها أثناء اجتماع القمة بين رئيسي الدولتين، المعقود في بريتوريا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بحضور الرئيس ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، والرئيس جواشيم شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق. وكان المفترض أن تحل هذه الآلية المشتركة محل آلية التحقق عن طريق الطرف الثالث التي أنيطت بها مسؤولية التحقق من سحب رواندا جميع قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية من ناحية، ومن تعقب جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهاموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع أسلحتها وتسريحها وإعادتها إلى وطنها من ناحية أخرى. واتفق كذلك على أن هذه الآلية المشتركة سوف تستفيد من المساعدة المقدمة من الاتحاد الأفريقي ومن دعم الأمم المتحدة.

ولهذا فإنني أود أن أعترض على التقرير المقدم من إدارة عمليات حفظ السلام الذي تعتبر رواندا وفقا له مهتمة فحسب بالتحقق من وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهاموي الموجودة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للآلية المتفق عليها، وهذا هو موقف حكومة رواندا، أن تحقق في التنفيذ الكامل لاتفاق بريتوريا. ولهذا، ينبغي أن تقرر الآلية، من ناحية، أنه لا يبقى جندي واحد من الجيش الرواندي أو أنه قد عبر عائدا بشكل غير مشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنه من ناحية أخرى، قد تم نزع سلاح جميع القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهاموي الموجودة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتم تسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة تأهيلهم.

وبغية زيادة توضيح أي سوء فهم، أود أن أُطلعكم على ما يلي. في ليلة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تلقى وزير خارجيتي مكالمة هاتفية من السفير ويليام سوينغ،

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبلغه فيها أن الرئيس كابيلا قد أعطى موافقته لإنشاء آلية التحقق الثنائية.

وقد أرسلت حكومة رواندا، التي قامت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بإعداد مشروع وثيقة عمل بشأن هيكل وأداء الآلية على النحو المتفق عليه في مؤتمر قمة بريتوريا، بإرسال مشروع الاقتراح إلى السفير ويليام سوينغ، طالبة إليه أن يطلع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاقتراح ومعلنة فيه استعدادها للاجتماع ومناقشة الاقتراح. بيد أن السفير ويليام سوينغ أرسل في اليوم نفسه مشروع اقتراح بالاختصاصات عن الكيفية التي تبدو عليها الآلية.

وإننا نفهم أن آلية التحقق المراد إنشاؤها هي آلية مشتركة أو ثنائية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا فإن رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يتعين عليهما أن تناقشا المهام والهيكل والتكوين والأداء والإبلاغ المتعلقة بالآلية ثم الاتفاق على كل ذلك. وبكل بساطة، قدمت رواندا اقتراحا، وهي ترحب بأي إسهام أو بأي اقتراح مقابل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي على استعداد أيضا للقاء وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أي مكان تختاره هذه الجمهورية للمناقشة بشأن هذه الآلية والموافقة عليها. وفي رأينا المتواضع أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن تُعاون بشكل أفضل في هذا الإجراء الخاص بإنشاء الآلية، وذلك بتيسير عقد اجتماع للجهات الفاعلة في هذا، أي حكومة رواندا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أعيد القول إن رواندا هي التي ترغب بشدة في رؤية الآلية وقد تحققت وتؤدي مهامها كاملة. وفي الواقع، إن رواندا هي فحسب التي تعاني من المزاعم التي لا أساس لها، والشائعات التي تكثر للأسف في منطقتنا هذه، لأنها تجد آذانا صاغية. والأسوأ أيضا والمنافي لمبدأ العدالة المقبول عالميا هو أن ينزع مجلس الأمن، عندما تخص المسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى اعتبار رواندا مذنبة إلى حين تثبت براءتها!

وإننا نطلب تعميم هذه الرسالة على جميع أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ستافيسلاس **كامانزي**
السفير
الممثل الدائم